

دور الامتيازات الجبائية لترقية ودعم المقاولات الذاتية والمشاريع الناشئة في الجزائر

The role of tax privileges in promoting and supporting auto-entrepreneur and start-up projects in Algeria

سالم عطية آمنة*¹، بن نذير نصر الدين²

¹ جامعة البليدة 2 – لونيسي علي، مخبر الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، salem.atia.amina@gmail.com،

eea.salem-atia@univ-blida2.dz

² جامعة البليدة 2 – لونيسي علي، مخبر الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، bennadir.nacer@yahoo.fr،

تاريخ الاستلام: 2025/04/27 تاريخ القبول: 2025/06/27 تاريخ النشر: 2025/07/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الإشارة لأهمية الامتيازات الجبائية في ترقية ومساعدة المقاول الذاتي والمؤسسات الناشئة، خصوصاً بعد انتهاج الدولة الجزائرية هذين الأخرين كنموذج للنهوض بالاقتصاد الوطني بهدف التقليل من معدل البطالة، وخلق انتعاش اقتصادي، وزيادة الإنتاجية والإبداع والابتكار. وتوصلت نتائج البحث أن الاهتمام بالجانب الضريبي لهذه الأنظمة من خلال التسهيلات الممنوحة، تشجع من الإقبال على العمل المقاو، وإنشاء المؤسسات الناشئة لسهولة الإجراءات وقلة الأعباء، وهذا ما يشكل حافز لإنشاء شركات تحمل أفكار جديدة. كذلك الامتيازات الجبائية الممنوحة لهذه الفئات لا تقتصر فقط على تخفيف العبء الضريبي وإنما تحقيق وفورات في السيولة، وتحقيق فكرة النفقات الجبائية وفق نظام المقاول الذاتي أو المؤسسات الناشئة، والتي تمكن من الحفاظ على استمرارية العمل في المشاريع وتطويرها.

الكلمات المفتاحية: مقاول ذاتي، مؤسسة ناشئة، امتيازات جبائية

تصنيف JEL: M13، H25، L26

Abstract:

Our study objective is to highlight the importance of tax incentives in promoting and assisting self-employed entrepreneurs and start-ups, particularly after the Algerian state adopted these two as a model for promoting the national economy with the aim of reducing the unemployment rate, creating an economic recovery, and increasing productivity, creativity, and innovation.

The research findings concluded that the focus on the tax aspect of these systems, through the facilitations provided, encourages entrepreneurship and the establishment of start-ups due to the ease of procedures and the reduced burdens. This provides an incentive to establish companies with new ideas. The tax privileges granted to these groups are not limited to reducing the tax burden, but also result in liquidity savings and the implementation of the concept of tax expenditures based on the self-employed or start-up system, which enables the continuity and development of projects.

Keywords: Auto-entrepreneur, Start-up, Tax privileges

Jel Classification Codes : L26، H25، M13

I. مقدمة:

تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي، باعتمادها على نموذج اقتصادي بديل قادر على تحديد نسيجها الاقتصادي بعيدا عن عوائد المحروقات، وعلى غرار الكثير من دول العالم تبنت الجزائر فكرة المؤسسات الناشئة والمقاولاتية الذاتية لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، وكذا إعطاء الفرصة للأفكار الإبداعية والابتكارية لتجسيدها على أرض الواقع لتعزيز الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق أبدت الحكومة الجزائرية اعتماد سياسة مالية وجبائية للعمل على تشجيع وتحفيز كل نشاط قائم ضمن المؤسسات الناشئة والمقاول الذاتي، من خلال جملة من الامتيازات الجبائية والدعم المالي. إشكالية الدراسة: وفي هذا السياق يتم صياغة الإشكال التالي:

ما مدى مساهمة الامتيازات الجبائية في دعم وترقية المقاول الذاتي والمؤسسات الناشئة في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على النموذج الاقتصادي للدول الجزائرية المعتمد على المؤسسات الناشئة والمقاول الذاتي من خلال تحليل أثر الامتيازات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في مثل هذا النوع من المؤسسات.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالامتيازات الجبائية والمقاولاتية والمؤسسات الناشئة
- معرفة مدى نجاعة الامتيازات الجبائية ودورها التمويلي لقطاع المؤسسات الناشئة والمقاول الذاتي.

منهجية الدراسة:

وللإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مساهمة الامتيازات الجبائية على أداء المشاريع الناشئة والمقاولاتية وتقييم فعاليتها على أرض الواقع.

محاور الدراسة:

- مفاهيم عامة حول المقاولاتية الذاتية والمؤسسات الناشئة
- الاطار المفاهيمي للامتيازات الجبائية
- الامتيازات الجبائية الممنوحة للمقاول الذاتي والشركات الناشئة

II. مفاهيم عامة حول المقاولاتية الذاتية والمؤسسات الناشئة

إن مجال المقاولاتية والمؤسسات الناشئة تعد من أهم الميكانزمات التي تعمل على تحقيق نمو اقتصادي بشكل متسارع لمختلف اقتصاديات الدول، لما تحمله من أفكار ابتكارية وتكنولوجيات حديثة.

II.1. التعريف بالمقاولاتية وخصائصها وأهدافها :

II.1.1. التعريف بالمقاولاتية :

نظرا لأهمية العملية المقاولاتية، فإنها أصبحت محور بحث أساسي للعديد من الباحثين في مجال ريادة الأعمال، وذلك لتحديد مفهوم مناسب لها، من خلال أوجه نظر مختلفة. واستنادا لما سبق سنقوم بعرض أهم التعريف التي حظيت بها المقاولاتية على النحو التالي:

تعرف المقاولاتية على أنها: "جزء من مجال قطاع الأعمال، التي توضح عملية استغلال الفرص لابتكار منتجات جديدة، أسواق جديدة، عمليات إنتاج حديثة، وكل ذلك باستخدام تقنيات تكنولوجية جديدة. ويتم متابعة وإنجاز هذه العمليات من

طرف أشخاص معروفين باسم المقاولين عن طريق أساليب ووسائل متنوعة لتطويرها واستغلالها للوصول إلى منتجات مبتكرة." (Baron, Reuber, & Scott, 2008)

ويعرفها (Allain Fayolle) على أنها: عملية استثنائية يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، تتميز بخصائص معينة. فهي تتميز بعدم التأكد وبذلك فهي تواجه عدة مخاطر، وهي تقنية تدمج من خلالها عدة أفراد ويجب أن تكون لهم قاعدة في المعاملات، قادرين على تقبل التغييرات والأخطار المشتركة، بالإضافة إلى روح المبادرة والتدخل الفردي، وان هذه الظاهرة يمكن أن تأخذ الأشكال التالية: (Allain, 2003, p. 17)

- إنشاء مشروع أو نشاط من طرف أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات.
 - استعادة نشاط أو مؤسسة تكون في وضع جيد أو تواجه صعوبات من طرف مؤسسات أخرى أو أفراد مستقلين
 - تطوير وإدارة بعض المشاريع التي تواجه خطر الإفلاس
 - القيام بتسيير بعض الوظائف أو المسؤوليات داخل المؤسسات
- كما عرفها أيضا (Thierry Verstraete) على أنها: "ظاهرة تقوم بدمج الفرد مع المؤسسة، حيث يتم تعريف كل واحد منهما بالآخر". (Verstate, 2000، صفحة 20)

وعرفها (Hernandez) بأنها: مجموعة متسلسلة من المراحل التي تؤدي لإنشاء مؤسسة من خلال الأنشطة المركبة واستغلال عدة موارد (معلوماتية، بشرية، مادية) والاستفادة من الفرص المتاحة وتجسيدها في شكل استثمار، وتبعاً لهذا التعريف فإن المقاول هو فرد يتميز بالتخطيط الاستراتيجي، قادر على إنشاء فكرة مقاولانية، وقائد بإمكانه تسيير التغيير من خلال العملية المقاولانية. (Hernandez, 2001, pp. 56-57)

ومن خلال ما سبق فإن المقاولانية هي: المبادرة في تأسيس مؤسسة عن طريق استغلال الفرص والموارد بهدف إطلاق خدمة أو منتج جديد، بالاعتماد على إستراتيجية منظمة لمجموعة من العوامل تتمثل في العمل، المال، الوقت وإبداع المقاول لتسيير ومواجهة الأخطار المحتملة.

II.2.1. أهمية المقاولانية:

تظهر أهمية العملية المقاولانية في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي سنتطرق إلى أهمها:

- زجاجة حجم الإنتاجية:

ويكون ذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وإمكانية رفع مستوى الإنتاجية.

- خلق فرص عمل:

وذلك باعتبار المقاولانية تشمل القطاعات الاقتصادية المتنوعة كالصناعة والخدمات، على اختلاف حجم المشاريع مما يسمح على توفير فرص عمل لعدد كبير من الأفراد، ومنحهم فرصة لإثبات مهاراتهم. (بوثلجة، زروخي، و غلاب، 2019، صفحة 721)

- زجاجة القدرة التنافسية:

إن المبادرة في النشاط المقاولاني، سواء كان ذلك بإنشاء مشروع جديد، أو إعادة بعث مشاريع متعثرة تكون مرتكزة على فكرة الإبداع التي تكون من أهم العوامل المحفزة على التنافسية للعمل بأداء متميز والرفع من عمليات التنظيم والعملية الإنتاجية.

- خلق أسواق جديدة:

ويكون ذلك بتحقيق توازنات جديدة بين الكفاءات والموارد واستغلالها من طرف المقاولين في السوق، وبعد عملية توفير منتجات جديدة في السوق سيكون لدينا عرض وطلب جديدين من جهة وعملاء جدد من جهة أخرى. (مهدي، 2017، صفحة 342)

- تنمية مناطق مستهدفة وتوجيه النشاطات:

هو ما يشير إلى إمكانية الدولة إلى توجيه نشاطات معينة عن طريق تقديم تحفيزات للمقاولين في مجالات معينة لتشجيع هذه التخصصات أو في مناطق معينة، لتحقيق معدلات تنمية أعلى في هذه المناطق. (النجار و العلي، 2006، صفحة 25)

- تحقيق العدالة الاجتماعية:

ويكون تحقيقها من خلال إعادة توزيع الثروات والأرباح، عن طريق الحرص على توزيع الملائم للمشاريع المقاولاتية من الناحية الجغرافية، حسب الحاجة التنموية من جهة، وكذلك وفقا للموارد المتاحة بطريقة متوازنة. (النجار و العلي، 2006، صفحة 28)

II.3.1. خصائص المقاولاتية :

إن المشاريع المقاولاتية مهما كانت أفكارها جديدة وإبداعية، فليس بالضرورة أن تكون ناجحة، وإنما هناك بعض التي تمكنها من الاستمرارية والبقاء نذكر أهمها:

- القدرة على مواجهة المخاطر:

في بداية إنشاء أي مشروع جديد فهو يواجه احتمال كبير لخطر الفشل، ولذلك يحتاج المقاول إلى القدرة على مواجهتها وتحملها، بحيث تمثل هذه السمات جزء أساسي من كونه مسير للمشروع المقاولاتي.

- الابتكار:

وجب أن تكون فكرة المشروع المقاولاتي مبتكرة وإبداعية، تساعد في إيجاد أفكار مختلفة وتحقيق أرباح من خلالها، ك ذلك المساهمة في إطلاق منتج جديد في السوق بطريقة مميزة وأكثر كفاءة. (Rajendra & others, 2024, p. 46)

- بيع النظر وجودة التسويق:

لضمان نجاح المشروع المقاولاتي يجب أن يتميز المقاول ببعد النظر ورؤية مستقبلية واضحة لتأسيس مشروعه، وكيفية تحويل أفكاره إلى أرض الواقع. بالإضافة إلى حسن التسيير التي تشكل أساس نجاح أي مشروع، لأن حسن التسيير يمكن من قيادة فريق العاملين والموارد في المسار الصحيح. (Ashok & Komala, 2022, p. 149)

- التحلي بالمرونة:

وجوب التحلي بصفة المرونة في المعاملات بالإضافة إلى التفتح والاطلاع على التغييرات في المعلومات والموارد المتعلقة بالمشروع. ولتحقيق نجاح المشروع والريادة في مجال الأعمال، يجب أن يكون المقاول قادرا على تقبل التغيير الممكن حدوثه في المنتجات والخدمات عند الحاجة. (Hensellek, Kleine, & kollmann, 2023, p. 03)

- المعرفة بالمنتج:

يتوجب على المقاول أن يقوم بدراسة السوق بصفة دقيقة ومتكاملة، لمعرفة أحدث التوجهات في السوق، وذلك لمعرفة إذا ما كانت المنتجات التي سيقدمها تندرج ضمن متطلبات السوق الحالية، أو إذا ما كان يستلزم تعديلها. بحث تعد المعرفة بمتطلبات السوق والقدرة على التغيير جزءا هاما من ريادة الأعمال المقاولاتية. (Hensellek, Kleine, & kollmann, 2023, p. 149)

II.4.1. أهداف المقاولاتية:

ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية: (علوان و السبتي، 2019، صفحة 04)

- **توفير الخدمات والمنتجات للاقتصاد** : ويأتي هذا الهدف في المقدمة، لأنه يشير إلى أساسيات النشاط المقاولاتي للحفاظ على الاستمرارية في السوق، ولا يتحقق هذا إلا من خلال تحقيق إشباع الطلب السوقي وفق المعايير والمواصفات التي يطلبها العملاء.

- **تحقيق الأرباح**: ويمثل الهدف المنطقي من ممارسة أي نشاط تجاري أو خدماتي بهدف تحقيق المنفعة الشخصية للمقاول، بالإضافة إلى المحافظة على استمرار وبقاء المشروع.

- **تحقيق المنفعة الاجتماعية** : ويكون ذلك من خلال توفير مناصب عمل، وتحقيق انتعاش في المناطق التي تقام بها المشاريع، مما يؤدي إلى تحسين المستوى الاجتماعي من خلال توزيع المداخيل والأرباح.

II.5.1. التعريف بالمقاول الذاتي حسب التشريع الجزائري:

1.5.1. التعريف بالمقاول بصفة عامة:

المقاول هو ذلك الشخص الذي يتمتع بقدرات فكرية وجسدية وامتلاكه لموارد معينة، تسمح له بتجسيد أفكاره الإبداعية أو اختراعه إلى مشروع على أرض الواقع، بالإضافة إلى ذلك وجب أن يتميز المقاول بالقدرة التسييرية والحفاظ على مواكبة التطور والتنويع للبقاء واستمرارية نجاح مشروعه. (خلف سكارنة، 2008، صفحة 20)

1.5.2. المقاول الذاتي حسب التشريع الجزائري:

يقصد بالمقاول الذاتي كل شخص وجب أن يكون طبيعياً يمارس نشاطاً فردياً وذو عائد مريح ولحسابه الشخصي ضمن قائمة نشاطات محددة ومؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي، كما وجب ألا يتخطى رقم أعماله السنوي 5.000.000 دج. وتستبعد من قائمة الأنشطة الخاصة بالمقاول الذاتي المهن الحرة، الأنشطة الحرفية والمقننة ولا بد من توفر مجموعة من الشروط في الشخص الطبيعي حتى يتمكن من الاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي وهي:

- السن القانونية للعمل

- الجنسية الجزائرية والإقامة بالجزائر، أو إذا كان أجنبياً يخضع للتشريع ساري المفعول

- ممارسة نشاط ضمن قائمة الأنشطة المؤهلة التي تسمح بالاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي (بوعزة، 2024، الصفحات 566-567)

1.5.3. الأنشطة المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي:

تُصنّف هذه النشاطات في سبعة مجالات أساسية: (المرسوم التنفيذي 23-197 ص 10)

- تقديم الخدمات الاستشارية، والخبرات التدريبية وتقديم عمليات التكوين

- تقديم الخدمات الرقمية والنشاطات المتعلقة بالتحول الرقمي

- تقديم الخدمات المهنية والعملية في المنازل

- تقديم خدمات الترفيه والتسليّة

- تقديم خدمات احترافية لتلبية احتياجات المؤسسات

- تقديم الخدمات ذات الطابع الثقافي والتواصل، وكذا النشاطات السمعية والبصرية لترويج المحتوى الإعلامي

II.2. التعريف بالمؤسسات الناشئة وخصائصها :

إن مصطلح المؤسسات الناشئة يمثل مصطلحا اقتصاديا فنيا، مما أدى إلى إشكالية في ضبط مفهومه بدقة، الأمر الذي يؤدي إلى اللبس في مفهومه وبين مفهوم المؤسسات الصغيرة، ولهذا سنقوم بالتعريف بالمؤسسات الناشئة وخصائصها.

II.2.1. مفهوم المؤسسات الناشئة:

اختلفت وتعددت المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الناشئة، تبعا لاجتهادات الكثير من الباحثين والاقتصاديين لتقديم تعريف واضح وبسيط وفقا لميزاتها، وفيما يلي سنتطرق لأهم هذه التعريفات.

عرفها كل من الباحثين (Drof and Blank) على أنها: مؤسسة مؤقتة، تسعى لتطبيق نموذج لنشاط ذو عائد مادي مريح، يتميز بقابلية التوسع، ناتج عن أفكار ابداعية ومبتكرة. (Blank & Drof, 2012, p. 19) وعرفها الباحث (Eric Reis) بأنها: تعبر عن المؤسسات التي تعمل على تطوير منتجات جديدة وتوزيعها في حالات عدم التأكد. (بوضياف و زير، 2020)

وتم تعريفها حسب رائد الأعمال (Walsh Bob): أنها مؤسسات تتميز بحداثة النشأة ولا تكون امتدادا او فروعاً لمؤسسات قائمة، يتم تأسيسها من طرف مجموعة من الافراد المبدعين لإنشاء قاعدة معلوماتية تعود بالفائدة على الآخرين. (Walsh, 2009, p. 08)

وبناء على ما سبق يمكن تعريف المؤسسات الناشئة بصفة عامة على أنها عبارة عن مؤسسات فنية النشأة، تعتمد في طرحها على الأفكار الإبداعية والمبتكرة، وتحويلها إلى مشاريع على أرض الواقع بهدف انتاج وتطوير منتجات جديدة لتحقيق أرباح، هذا مع احتمال تحمل المخاطرة. وتكون هذه المؤسسات قابلة للنمو السريع في حالة نجاحها.

II.2.2. تعريف المؤسسات الناشئة حسب المشرع الجزائري:

عرفها المشرع الجزائري حسب المرسوم التنفيذي رقم: 20-254 بتاريخ: 15 سبتمبر 2020 ومن خلال المادة 11 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها على أنها: كل مؤسسة حديثة التأسيس، لا يتجاوز عُمرها ثمانية سنوات، خاضعة للقانون الجزائري. تهدف إلى تقديم خدمة مُبتكرة أو منتج جديد وطرحها في السوق، وتتميز هذه المؤسسات باعتمادها غالبا على التكنولوجيا وسرعة النمو بمعدلات كبيرة وبمرونة تسمح لها بالتكيف مع المنافسين في السوق، وهي تهدف إلى تحقيق عوائد عالية مع احتمال المخاطرة الكبيرة.

II.2.3. التنظيم القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

بالنظر للأهمية المتزايدة لهذه المؤسسات في الجزائر، فقد خصصها المشرع بقوانين تنظيمية، فمن خلال المرسوم التنفيذي رقم: 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "حاضنة أعمال" و "مشروع مبتكر" لتحديد تشكيلتها وسيرها ومهامها للمساهمة في تطوير وترقية المشاريع الناشئة وتنظيم بيئتها، بالإضافة إلى القدرة على تشخيص هذا النوع من المشاريع المبتكرة، وبالاتناد إلى المادة 11 من هذا المرسوم فإن المؤسسات الناشئة يجب أن تكون خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المقاييس التالية: (بلود، 2022، صفحة 755)

- أن يعتمد عمل هذه المؤسسة على نموذج أعمال لمنتجات أو خدمات، كما يمكن أن يكون نموذج عمل لفكرة مبتكرة.
- ألا يزيد عُمرها عن ثمانية سنوات، ابتداء من تاريخ حصولها على علامة مؤسسة ناشئة من قبل اللجنة الوطنية.

- يجب أن يمتلك رأسمال هذا النوع من المؤسسات بنسبة 50% على الأقل من طرف أشخاص طبيعية أو مؤسسات أخرى ذات علامة مؤسسة ناشئة أو من طرف صناديق استثمار معتمدة.
- أن يكون رقم الأعمال خلال السنة ضمن سقف تحدده اللجنة الوطنية.
- يجب ألا تكون العمالة أكثر من مئتان وخمسون عاملاً.
- أن تكون قابلية النمو ذات معدل عالي.

II.4.2. خصائص المؤسسات الناشئة:

تفرد المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها ومن أهمها:

2.1.4.2. مؤسسات مؤقتة:

للتوضيح فإن تأسيس مؤسسة ناشئة ليس هدف بعبينه، وإنما هي تشير إلى المرحلة الأولى والمميزة من عمل المؤسسة بهدف الخروج من هذه المرحلة، بعد تحويل فكرة إلى مشروع، أو إيجاد طريقة مبتكرة لتقديم خدمة وتقديم خدمة مضافة. وهو ما أشار إليه رجل أعمال وادي السيلكون "Peter Thiel" باختصار "الانتقال من الصفر إلى الواحد". (Djekidel, Doua, & Rais, 2021, p. 419)

2.2.4.2. إيجاد نموذج عمل:

إن فكرة تأسيس مؤسسة ناشئة هو أن يحصل العملاء على قيمة مضافة من خلال خدمات أو منتجات استثنائية لم تقدم من قبل، ويكون التحدي هو إيجاد وصناعة نموذج عمل يتوافق مع فكرة عملها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نموذج العمل ليس بالضرورة أن يكون في بداية إطلاق المؤسسة وأنه لا يكون نموذج محدد مسبقاً. ولا بد من معرفة الفرق بين نموذج الأعمال الذي هو عبارة عن الآليات التي تسمح بتسيير عوائد المؤسسة الناشئة وبين خطة العمل، فخطة العمل عبارة عن وثيقة تسمح بإعطاء صورة رسمية عن المؤسسة، وهي تمثل المرحلة المولية من عملية التأسيس، كما أن خطط العمل تستخدم في حالات تطوير النشاطات الجديدة في المؤسسات الموجودة سابقاً. (Djekidel, Doua, & Rais, 2021, p. 420)

2.3.4.2. قابلية التقليد:

وتشير هذه الخاصية إلى أن نماذج عمل المؤسسات الناشئة بعد نجاحها، تصبح قابلة للتقليد على نطاق واسع في أماكن مختلفة ومن طرف رواد أعمال آخرين وهذا لسهولة نموذجها ومن أشهر الأمثلة على ذلك تطبيق "Uber" الذي لقي رواجاً واسعاً في دول مختلفة. (Beggah, 2023, p. 642)

2.4.4.2. النمو السريع:

أهم خاصية للمؤسسات الناشئة هي النمو السريع، فمن خلال قابلية التقليد لسهولة النموذج المعتمد وإمكانية تكراره، فهذا يسمح بالنمو السريع للمؤسسات الناشئة مقارنة بالمؤسسات التقليدية، دون الحاجة إلى تكون الفكرة المشروع مميزة أو تقديم خدمة استثنائية، وإنما الفكرة في توسيع حجم العملاء بتقنية التكرار. (Beggah, 2023, p. 642)

III. الإطار المفاهيمي للاميازات الجبائية:

تعتبر الاميازات الجبائية من أهم أدوات السياسة الضريبية للدولة، فمن خلالها يمكنها التأثير على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي عن طريق تقديم الإعفاءات والتسهيلات، وهذا بالاستناد إلى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة حسب المتغيرات السياسية والمناخ الاستثماري، وهذا عبر آلية التشريع الضريبي.

III.1. تعريف الامتيازات الجبائية وخصائصها:

وتعرف الامتيازات الجبائية على أنها: " مجموع التراخيص والتسهيلات، والضمانات التي تقدم في شكل إجراءات من خلال إطار تحفيزي. والتي تتبناها الدولة، لمصلحة فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين بهدف توجيه أنشطتهم نحو القطاعات المخطط تنميتها وفق السياسة العامة للدولة. (لموشي، 2018، صفحة 04)

كما تعرف أيضا على أنها: تخفيض المعدلات الضريبية، الوعاء الضريبي، أو الالتزامات الجبائية التي يستفيد منها الأعوان الاقتصاديين، بعد الالتزام بتطبيق جملة من الشروط، فهي عبارة عن إعانات مالية غير مباشرة تقدم إلى المستفادين الملتزمين بالقواعد المحددة من طرف المشرع. (بوقفة و رزيق، 2013، صفحة 196)

وتعرف أيضا: أنها تنازل الدولة عن نسبة من عائداتها الجبائية، وذلك بتقديم إعانات مالية غير مباشرة للمستفيدين، لتأثير على سلوكياتهم الاستثمارية مقابل الامتثال بشروط محددة، من أجل الوصول إلى نتائج اقتصادية واجتماعية. (حاج سعيد و راجحي، 2021، صفحة 1236)

وبصفة عامة يمكن القول: أن الامتيازات الجبائية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الاختيارية التي تتبناها الدولة، باستخدام التشريع الجبائي، وتمثل في تخفيض عائداتها الجبائية عن طريق تقديم إعفاءات، تقليص القاعدة الضريبية، أو خفض النسب الضريبية المفروضة لصالح فئة مستهدفة من الأعوان الاقتصاديين، بهدف التسيير الغير المباشر للقطاع الاستثماري الخاص وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتنموية.

III.2.1. خصائص الامتيازات الجبائية:

من خلال التعاريف المقدمة، يمكن استخلاص أهم خصائص الامتيازات الجبائية

1.2.1. إجراءات انتقائية:

لأن هذه الامتيازات تكون من نصيب الأعوان الاقتصاديين الذين اختاروا القطاعات أو المناطق أو أشكال الاستثمار التي تتمتع بهذه التحفيزات، بصفة اختيارية، من خلال تقلص المستثمرين طلب للإدارة الجبائية المكلفة بذلك للخضوع في هذا النظام.

2.2.1. إجراءات مشروطة:

لأنها عبارة عن تسهيلات تقدم بعد قبول الأعوان الاقتصاديين للامتثال لمجموعة من الشروط الواجب احترامها، سواء تعلق الأمر بمكان النشاط، طبيعته، حجمه (رقم الأعمال) إلخ. يتم تحديده من طرف المشرع الجبائي.

3.2.1. إجراءات مرتبطة بسياسة الدولة:

إن الدولة تقوم بتقديم هذه التسهيلات والتحفيزات لقطاعات معينة ومدروسة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والأهداف المراد تحقيقها مستقبلا.

4.2.1. إجراءات تسييرية غير مباشرة:

فمن خلال هذه الامتيازات التي تمنحها الدولة للقطاع الخاص، فهي تمكنها من جذب المستثمرين وتحقيق انتعاش في قطاعات أو أماكن معينة، قد لا تكون مصدر اهتمام لأصحاب الأعمال، إلا أنه من خلال هذه التحفيزات فإن المستثمرين ونظرا للعائد والتسهيلات التي يمكنهم الحصول عليها تتحول إلى مصدر جذب للتوجه إليها.

III.2. أهداف الامتيازات الجبائية:

- إن الامتيازات الجبائية التي تقدمها الدولة ليست بإجراءات تلقائية عادية، وإنما تكون لتحقيق مجموعة من الأهداف المخططة لتطور وترقية المستوى الاقتصادي والاجتماعي الوطني، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:
- تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاستثمارية، من خلال توجيه الأعوان الاقتصاديين للقطاعات ذات الأولوية وفقا للسياسة المتبعة كالقطاع الزراعي، والقطاعات التكنولوجية وخدمات الرقمنة. (حاج سعيد و راجحي، 2021، صفحة 1237)
 - الرفع من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال الامتيازات الجبائية المقدمة للشركات المصدرة، ما يسمح بتحسين المنافسة المحلية وتطوير من نوعية الخدمات والمنتجات. (زينات، 2017، صفحة 113)
 - توسيع الوعاء الضريبي في المستقبل، حيث أن هذه السياسة سوف تؤدي إلى زيادة عدد الشركات الإنتاجية ورفع طاقتها الإنتاجية، وبالمقابل زيادة العائدات الضريبية للدولة في وقت لاحق، بعد انتهاء أجال الامتيازات المقدمة. (نعيجي و بن عمارة، 2016، صفحة 511)
 - تخفيض الفوارق بين المناطق ذات الانتعاش الاقتصادي والمناطق المعزولة، لتفادي ظاهرة النزوح وتحقيق الاستقرار السكاني. (لوالبية و محمد، 2020، صفحة 29)
 - تقليص معدل البطالة عن طريق زيادة مناصب عمل جديدة، عن طريق زيادة عدد المؤسسات، بإعطاء الفرص للأفكار المبتكرة والجديدة (المؤسسات الناشئة)، وكذلك تشجيع الأعمال الفردية (المقاول الذاتي).

III.3. أشكال الامتيازات الجبائية:

إن سياسة الامتيازات الجبائية تتخذ عدة اوجه حسب التشريع الجبائي الجزائري ويتم تقسيمها كالاتي:

III.3.1. لإعفاء الضريبي:

هو إلغاء دفع الضريبة المستحقة للفترة المستهدفة، وفق التشريع الجبائي بما يتناسب والسياسة الاقتصادية المتبعة، خلال فترة زمنية محددة أو لنشاطات معينة، ويكون الإعفاء بشكلين: (طالي، 2009، صفحة 317)

III.3.1.1. الإعفاء الدائم:

ويقصد بذلك الإلغاء النهائي لضريبة مستحقة أو مجموعة من الضرائب بصفة نهائية، للمكلف.

III.3.1.2. الإعفاء المؤقت:

وهو عدم دفع المستحقات الضريبية خلال فترة معينة من مراحل المشروع.

III.3.2. التخفيض الضريبي:

ويشير إلى أن المكلفين بالضريبة المستفيدين يدفعون معدلات أقل من تلك المتعارف عليها، مع احترام مجموعة من الشروط. (نعيجي و بن عمارة، 2016، صفحة 513)

III.3.3. الاهتلاك:

ويعتبر من أهم سياسات التحفيز الجبائي الذي تعتمد الدولة، فهو يسمح بتخفيض الأعباء المتعلقة بشراء الأصول. فهو يسمح بتشجيع العمليات الاستثمارية وعمليات التوسيع. (بوقفة، عرابة، و مايو، 2018، صفحة 212)

III.4.3. ترحيل الخسائر إلى السنوات الموالية:

ويمكن هذا الإجراء من تقليل حدة الأثر الناتج عن الخسائر لتلك الفئة، بتحميلها للسنوات اللاحقة للحفاظ على رأس المال. (لوالبية و محمد، 2020، صفحة 30)

IV. الامتيازات الجبائية الممنوحة للمقاول الذاتي والشركات الناشئة:

قامت الجزائر بإجراءات مهمة في إطار مساعدة وترقية المؤسسات الناشئة والمقاول الذاتي على حد سواء، من خلال مجموعة من التسهيلات الإدارية والتحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف التشريع الجبائي

IV.1. الامتيازات الخاصة بالمقاول الذاتي:

إن القوانين التي تضمنت تشريع المقاول الذاتي، حرصت كل الحرص على تقديم مجموعة من الامتيازات، لتشجيع الأفراد للانتساب لهذا النظام، بالإضافة إلى الجانب التنظيمي للأنشطة المتعلقة بالمقاول الذاتي وحسن تسييرها.

حسب ما نصت عليه المادة 09 من القانون رقم: 22-23 مؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن للقانون الأساسي للمقاول الذاتي، يستفيد هذا الأخير مما يلي:

IV.1.1. مسك محاسبة بسيطة:

يطالب من المقاول الذاتي، امتلاك سجل يقدم للمصالح الضريبية المختصة إقليميا سواء المفتشيات أو مركز الضرائب الجوّاري، وذلك من أجل التوقيع والتأشير عليه. من أجل تقييد مختلف الإيرادات والنفقات. وتساعد هذه العملية من توفير قاعدة بيانات تنظم تسيير هذه النشاطات المصغرة وخلق الشفافية في المعاملات التجارية.

IV.1.2. الإعفاء من التسجيل في السجل التجاري:

إن إعفاء من التسجيل في السجل التجاري جاء بعد إنشاء المنصة الرقمية للمقاول الذاتي، وهذا نظرا للمعاملة الخاصة التي يحض بها المقاول الذاتي من جهة، ومن جهة أخرى للتقليل الإجراءات الروتينية وتكرار التسجيل في عدة إدارات. كذلك السجل التجاري يفرض تقديم عقود ملكية أو إيجار، وهذا ما لا نجد عند فئة الشباب الذين خصص لهم نظام المقاول الذاتي.

IV.1.3. إمكانية فتح حساب بنكي:

إن فتح حساب بنكي تجاري في الجزائر، يستلزم سجل تجاري فقد تم تعديل القانون من خلال المادة 09 من القانون 22-23 والسماح للمقاول الذاتي من فتح حساب تجاري بنكي، يسمح له بتسوية مختلف العمليات البنكية باستخدام الشيك أو البطاقات البنكية.

IV.1.4. الاستفادة من نظام ضريبي تفضيلي:

إن نظام المقاول الذاتي، والذي اعتمدته الدولة الجزائرية يعتبر من أهم السياسات الاقتصادية لامتصاص معدلات البطالة وتحقيق انتعاش اقتصادي، وهذا من خلال التمييز الجبائي لهذه الفئة، حيث يخضع المقاول الذاتي للضريبة الجزافية الوحيدة، وبعدل منخفض جدا يقدر بـ : 0.5 % على رقم الأعمال المحقق ، على أن لا يتجاوز رقم الأعمال مبلغ 5.000.000 دج، وهنا تجدر الإشارة إلى أن نوع الأنشطة المذكورة في نظام المقاول الذاتي و في الحالة العادية تخضع للضريبة الجزافية الوحيدة بمعدل 12% ، وهنا تظهر الأهمية والخصوصية التي يعامل بها المقاول الذاتي .

IV.2. الامتيازات الخاصة بالمؤسسات الناشئة:

إن الدولة الجزائرية قد اعتمدت في نموذجها الاقتصادي الحالي على المؤسسات الناشئة، ولهذا الغرض قد أعدت مجموعة من الإجراءات والامتيازات التمويلية والجبائية على حد سواء للحفاظ على استمراريتها وتطويرها.

وحسب المادة 68 من القانون 20-16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2021 المؤرخ في: 2020/12/31، فإن المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" تعفى لمدة أربع سنوات مع إضافة سنة واحدة في حالة التجديد، وذلك ابتداء من تاريخ حصولها على العلامة.

IV.1.2. مجموعة الإعفاءات التي تحصل عليها المؤسسات الناشئة:

ويمكن حصرها كما يلي: (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 34)

2-1-1- الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية:

تعفى المؤسسات الناشئة تماما من الرسم على القيمة المضافة، كما تخضع لمعدل 5 % فقط على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات والمعدات التي تقوم باستيرادها، شريطة أن تدخل ضمن استغلال المشروع الاستثماري بصفة مباشرة.

2-1-2- الضريبة الجزافية الوحيدة:

تخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الذين يمارسون نشاط صناعي، تجاري، أو غير تجاري لا يتجاوز رقم أعمالهم 8.000.000 دج (المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة). وتعفى من هذه الضريبة المؤسسات الناشئة بصفة مؤقتة حسب (المادة 117 من قانون المالية 2022)

2-1-3- الرسم على النشاط المهني:

وهو رسم يستحق على رقم الأعمال الذي يحققه المكلفين بالضريبة، الذين يمارسون نشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات (المادة 218 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)، وقد تم إلغاء هذا الرسم بداية من سنة 2024.

2-1-4- الضريبة على الدخل الإجمالي:

وهي ضريبة سنوية تؤسس على دخل الأشخاص الطبيعيين، وتفرض على الربح الصافي الإجمالي المحقق (المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).

2-1-5- الضريبة على أرباح الشركات:

وهي ضريبة سنوية تؤسس على مجموع الأرباح التي تحققها الشركات. (المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)، إلا إنه لا بد من الإشارة أن المؤسسات الناشئة لها أعباء غير قابلة للخصم وهي: (المديرية العامة للضرائب، 2023)

- مصاريف التكفل المدفوعة من قبل مؤسسة بدل طرف ثالث دون أن يكون هذا التكفل له علاقة بالنشاط الممارس. غير أنه، يمكن خصم المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب، من أجل تحديد الربح الجبائي، شريطة إثباتها في حدود نسبة 10% من رقم أعمال السنة المالية بالنسبة للأشخاص المعنويين و/ أو الطبيعيين وفي حد أقصاه ثلاثون مليون دينار 30.000.000 دج

-النشاطات ذات الطابع الثقافي المنصوص عليها في التشريع الجبائي الساري المفعول.

- النفقات المتعلقة بالترويج الطبي للمواد الصيدلانية و شبه الصيدلانية . تشمل فئات نفقات الترويج الطبي على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالإشهار بجميع أشكاله وتكاليف إطلاق المنتجات. وهذا سوى في حدود 1% من رقم الأعمال السنوي.
- النفقات المصروفة في إطار البحث و التطوير داخل المؤسسة؛ تخصم من الدخل أو الربح في حد أقصاه ثلاثون بالمائة (30 %) من مبلغ هذا الدخل أو الربح و في حدود سقف يساوي مائتي مليون دينار(200.000.000دج) المادة 171 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

V- الطريقة والأدوات :

لتوضيح الدراسة وتبسيطها أكثر اعتمدنا على إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، من خلال اختيار نموذجين لمقاول ذاتي وآخر لمؤسسة ناشئة.

1 -تقييم الامتيازات الجبائية في حالة المقاول الذاتي:

1 4 -التعريف بالمقاول الذاتي محل الدراسة:

المكلف بالضريبة محل الدراسة السيد: س.م وبعد أخذ موافقته صاحب نشاط مصمم ومطور مواقع الانترنت (رمز النشاط: 020203)، والذي اختار اسم "Castellum-Web" لمحله، مقره الاجتماعي يقع في حي البساتين الشلف، وكانت بداية نشاطه في: 2023/06/04

1 2 -حساب مبلغ الضريبة المستحقة:

وفقا لنشاط المقاول الذاتي فهو يخضع للضريبة الجزائية الوحيدة، وحسب تصريحاته فإنه حقق رقم أعمال بعنوان سنة 2023 رقم اعمال قدره: 1.200.000 دج، وتم دفع المبلغ المستحق وفقا لنموذج التصريح النهائي لرقم الأعمال (G12 Bis)، حيث أن المكلف بالضريبة محل الدراسة يعتبر مكلف جديد فهو مطالب بملاء النموذج (G12 Bis) قبل العشرين (20) جانفي للسنة الموالية لبداية النشاط.

الصورة 01: نموذج تصريح النهائي لرقم الأعمال

III-CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES DEFINITIVES (DA)				III - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية النهائية (د ج)			
طبيعة النشاط Nature de l'activité	المتوسط Taux	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية النهائية Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisées		رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية النهائية Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévues		الضريبة الجزائية IFU Complémentaire (A)	الضريبة الجزائية IFU Complémentaire (A)
		إجمالي Global	مستبعد Exonéré	إجمالي Global	مستبعد Exonéré		
نشاط الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises	5%						
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%						
النشاط التجاري Activités exercées sous le statut d'auto-entrepreneur	0,5%	1.200.000	/	1.200.000	/	1.200.000	6.000 DA
المجموع Total						1.200.000	6.000 DA

أرقام الأعمال الخاضعة للضريبة الجزائية الوحيدة حسب آلية الإخضاع على أساس هاشم الربيع (1)
Chiffres d'affaires soumis à l'IFU suivant le mode d'imposition à la marge bénéficiaire (1)

IV-MARGE BÉNÉFICIAIRE EN DA				VI - مارج الربح (د ج)			
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال الخاضع Chiffre d'affaires réalisé		مبلغ هاشم الربح Montant de la marge bénéficiaire réalisée (1)		مبلغ هاشم الربح Montant de la marge bénéficiaire prévue (2)	
		إجمالي Global	مستبعد Exonéré	إجمالي Global	مستبعد Exonéré		
نشاط الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises							

الضريبة الجزائية الوحيدة الواجب عليها (A) = (B) + (A) + (B)
IFU A PAYER (A)+(B)

IV- REVENU DE L'ANNEE ANTERIEURE (N-1) en (DA) :
IV- دخل السنة السابقة (N-1) ب (د ج) :

أشهاد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

A. Chief le 15/01/2024
ب. في
Cachet et signature du contribuable:
ختم وإمضاء المكلف بالضريبة:

PAIEMENT INTEGRAL DE L'IFU
التسديد الكلي لمبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة

A. Chief le 15/01/2024
ب. في
مبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة المسددة
Montant total de l'IFU acquitté

بالأرقام: د ج
بالعروف: د ج
رقم القيد رقم: في
ختم وإمضاء أمين الصندوق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE		Série G N°12 Bis/2024
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE Structure : Inspection Tenes Sidi Merouane Recette des Impôts de Commune de بلدية:		
نظام الضريبة الجزائية الوحيدة - التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة: 2023 - Régime de l'impôt Forfaitaire Unique (IFU)- DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE : 2023 الفترة من: إلى: Période du 04/06/2023 au 31/12/2023		
تكتتب لدى قبضة الضرائب في أجل قصاص 20 جانفي لسنة 2024 A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1		
I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة - Nom, Prénoms/Raison sociale: Soufiane Maamou - Activité (s) exercée (s): Designer web - Date du début d'activité: 04/06/2024 - Activité exercée: - Autres exonérations: ANADE (Ex-ANSE) CNAC ANGEN - Adresse du lieu d'exercice de l'activité: Cite Des Verger local N 156 Chief - Adresse du domicile du contribuable: Cite des fonctionnaires Bloc B N 227 Chief - Numéro d'Identification Fiscale (NIF): - Numéro d'Identification National (NIN): - Numéro d'article d'imposition: 02 51 25 14 213 - Numéro de téléphone:		
II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES - Nombre de salariés: / - Montant global brut des salaires versés *: / - Montant des charges sociales versées *: / - Montant annuel de l'IRG acquitté: / (*) Ces informations concernent l'année N		

مبلغ الضريبة المستحق في الحالات العادية = 1.200.000 دج $\times$ 12 % = 144.000 دج

1 3 - تحليل النتائج:

بعد حساب مبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة المستحقة للمقاول الذاتي، نلاحظ ان المبلغ المستحق يشكل نسبة بسيطة جدا سواء بالمقارنة برقم الاعمال المحقق أو بالمقارنة بالمبلغ المستحق في الحالات العادية، فهو يمثل فقط 4.16 % منها، والفارق الذي يقدر بـ: 138.000 دج، يعتبر تمويل حقيقي للمقاول الذاتي. وهذا ما يعكس حقيقية وفعالية سياسة الدولة الجزائرية في دعم وتحفيز الافراد للعمل وفقا لنظام المقاولاتية الذاتية.

2 - تقييم الامتيازات الجبائية في حالة المؤسسات الناشئة:

2-1- التعريف بالمؤسسة الناشئة محل الدراسة:

هي مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة «Eurl Belle-Horizon» تأسست سنة 2022، يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج مواد التحميل الطبيعية، مقرها المنطقة الصناعية لأولاد محمد الشلف، تم منحها علامة مؤسسة ناشئة في سبتمبر 2022.

2-2- حساب مبلغ الضريبة المستحقة:

- الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة:

قامت المؤسسة سنة 2023 باقتناء تجهيزات التي تساهم في العملية الإنتاجية بشكل مباشر وقدرت قيمتها بـ: 800.000 دج، وبالتالي وجب على المؤسسة دفع الرسوم التالية:

الحقوق الجمركية وفقا للامتيازات الممنوحة = 800.000 دج $\times$ 5 % = 40.000 دج

الحقوق الجمركية في الحالات العادية = 800.000 دج $\times$ 15 % = 120.000 دج

الرسم على القيمة المضافة المفروض دفعه = 800.000 دج $\times$ 19 % = 152.000 دج

- الرسم على النشاط المهني (TAP):

تخضع المؤسسة محل الدراسة للرسم على النشاط المهني بمعدل 1.5 % من رقم أعمالها الذي قدر بـ: 1.750.000 دج، ووفقا للامتيازات الممنوحة فإن المؤسسة معفاة تماما من دفع ضريبة هذا الرسم.

مبلغ ضريبة الرسم على النشاط المهني المفروض دفعه: = 1.750.000 دج $\times$ 1.5 % = 26.250 دج

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

المؤسسة وخلال نشاطها سنة 2023 لم تتمكن من تحقيق أرباح، وهذا منطقي نظرا لحدثة أعمالها وعدم تغطية مبيعاتها للتكاليف، حيث كان من المفروض أن يتم إعفاؤها بنسبة 26 % من النتيجة المحققة.

وتبعاً لقانون الضرائب فإن المبلغ الضريبي المستحق على الدخل الجمالي بالنسبة للأشخاص الطبيعيين لا يمكنه أن يقل عن 10.000 دج مهما كانت النتيجة الجبائية المحققة (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة 122)، وبما أن مؤسستنا معفاة تماما من دفع حقوق هذه الضريبة، فهي لم تدفع المبلغ.

2-3 تحليل النتائج:

إن المؤسسة قد استفادت من إعفاء للرسم على القيمة المضافة والذي كانت قيمته بـ: 152.000 دج، بالإضافة إلى التخفيض من الحقوق الجمركية وقد قدر الفارق الذي استفادت منه المؤسسة بـ: 80.000 دج. من جهة أخرى حازت المؤسسة على إعفاء من الرسم على النشاط المهني بقيمة: 26.250 دج وإعفاء من الحد الأدنى للضريبة على أرباح الشركات بقيمة

10.000 دج، أي بمجموع كلي: 268.250 دج، ما ساعد بشكل كبير في تسهيل عملية التأسيس من جهة ونمو وتوسع نشاطها من خلال تخفيف التكاليف والاعباء المالية، هذا ما ينعكس بشكل كبير على سيولة المؤسسة ومرونة نشاطها.

IV . الخلاصة:

إن تقديمنا لهذا البحث كان لتسليط الضوء وإبراز أهم الامتيازات الجبائية المقدمة للمقاول الذاتي من جهة وكذا المؤسسات الناشئة من جهة أخرى، وآثارها لتشجيع العمل المقاوالاتي وبعث روح المبادرة لتأسيس الأعمال الفردية (المقاول الذاتي) وكذا إنشاء الشركات وتقديم الأفكار المبتكرة. وكل هذا يصب في النهوض بالاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى التعريف بالتسهيلات الإدارية لكل من المقاول الذاتي وإنشاء الهيئات الداعمة للمؤسسات الناشئة.

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- اهتمام الدولة الجزائرية بنظام المقاول الذاتي والمؤسسات الناشئة من خلال تشريعات وهيئات خاصة، منها منصة المقاول الذاتي وتأسيس اللجنة الوطنية المكلفة بمنح علامات "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر"
- إن الامتيازات الجبائية تساهم في تخفيض التكاليف وخاصة في بداية إنشاء المشاريع، وهذا ما يظهر جليا في إعفاء المقاول الذاتي من إلزامية امتلاك عقد ملكية أو إيجار، وكذلك من خلال تخفيض الرسم الجمركي والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للاقتناء المعدات والأصول للمؤسسات الناشئة.
- إن الإعفاءات الممنوحة وجملة التسهيلات تشجع من مبادرة الشباب أصحاب المهن والابتكارات على إنشاء مشاريعهم الخاصة، وذلك لقلّة المخاطرة.
- الامتيازات الجبائية تساهم في تطور وترقية المشاريع المقاوالاتي، وتسمح بتحسين المستوى الاقتصادي وتسهيل الحياة الاجتماعية من خلال التكنولوجيات والأفكار الحديثة.
- إعطاء الأهمية والأولوية للمقاول الذاتي والمؤسسات الناشئة، يساعد على توسيع قاعدة المكلفين بالضريبة مستقبلا وبالتالي زيادة العائدات للاقتصاد.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح توصيات التالية:

- لزيادة فعالية الامتيازات الجبائية ولضمان نجاح منظومة المقاول الذاتي والمؤسسات الناشئة، لا بد من تفعيل دور المرافقة خصوصا في المراحل الأولى للمشروع.
- تكثيف الفروع المحلية الولائية المانحة لعلامة "مؤسسة ناشئة" لتسهيل عملية الحصول عليها.

IIV. المراجع:

المراجع الأجنبية:

- Bob Walsh .(2009) .*The web start-up success guide*.Apress.
- Emile Michel Hernandez .(2001) .*l'entreprenariat: approche théorique*.Paris: L'harmatton.
- Fayolle Allain .(2003) .*Le métier de créateur d'entreprise*.Paris: Editions d'Organisation.
- Kumar H Ashok ،K Komala .(2022) .Challenges of rural women entrepreneurs .*International Journal of Economics*.149 ،
- Malika Beggah .(2023) .Les Startup en Algérie: Caractéristique et creation . *Revue Afak des Siences*.642 ،
- Prasad Rajendra ،Others others .(2024) .Entreneurship: Concept, Characters and theories . <https://www.researchgate.net>.46 ،
- Robert Baron ،Alison Rebecca Reuber ،Andrew Shan Scott .(2008) .Enterpreuneurship . Thomson Nelson.04 ،

Simon Hensellek، Lucas Kleine و Stegema Tolris kollmann. (2023). Entrepreneurial leadership, Strategic, Felexibility and performance. *Journal of Business Research*. 03، Steve Blank و Bob Drof. (2012). *The Start-up owner 's manual: the step by step guide for building a great company*. New Jersy- United State: John Wiley and Sons. Thierry Verstate. (2000). *Histoire d'entreprendre, les réalités d'entreprenriat*. caen: EMS. Yahia Djekidel، Mohamed Doua و Mourad Rais. (2021). Les Startup en Algerie: Caractéristique et Obligations. *Revue d'exellence pour la recherche en Economie et en gestion*. 419.

المراجع العربية:

- زينات أسماء، (2017)، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13، العدد 17، ص 113.
- المديرية العامة للضرائب، (2023-10-23). تاريخ الاطلاع 2024-05-05، من الضريبة على الدخل الإجمالي: <https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/identifier-regime-fiscal-ar/regime-reel-ar/bic>
- بلال خلف سكارنة، (2008)، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- زهية لموشي، (2018)، الاميازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد 06، العدد 01، ص 04.
- عائشة بوثلحة، فيروز زروحي، و فاتح غلاب، (2019)، المقاولاتية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمال والأعمال JFBE، المجلد 03، العدد 03، ص 721.
- عبد الحق بوقفة، و كمال رزيق، (2013)، دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية للاستثمار 2002-2012196 ANDI. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، ص 196.
- عبد الكريم نعيمجي، و منصور بن عمارة، (2016)، أثر الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر — دراسة حالة مجمع فريال- عنابة 2006-2014. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، ص 511-513.
- عبد الله بوقفة، الحاج عرابي، و عبد الله مايو، (2018)، أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، *Global journal of Economic and Business*، المجلد 04، العدد 02، ص 212.
- عثمان بلود، (2022)، الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر - المعوقات والأفاق-، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 18، العدد 02، ص 755.
- علاء الدين بوضياف، و محمد زبير، (2020)، دور حاضنات الاعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، ص 90.
- فايز جمعة صالح النجار، و عبد الستار محمد العلي، (2006)، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة. الأردن: دار الحامد.
- فوزي لوالبية، و مسعودي محمد، (2020)، أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر —دراسة قياسية-، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، ص 29-30.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، 122.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية، (2020). 34.

- محمد طالي. (2009)، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 06، ص 317.
- محمد ملين علوان، و وسيلة السبتي، (2019)، المقاولاتية بين الفكرة وعوامل النجاح، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 02، العدد 02، ص 04.
- مراد مهدي، (2017)، المقاولاتية آلية للتنوع في الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الأزمة الراهنة، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، ص 342.
- نضيرة بوعزة، (2024)، عن استحداث صفة المقاول الذاتي في القانون الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 01، ص 567-566.
- يوسف حاج سعيد، و عبد الله راجحي، (2021)، التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 02، ص 1237-1236.

References Translated from arabic:

- 1- AsmaaZinaat, 2017, The Role of Tax Incentives in Promoting Investment Opportunities in Algeria. Journal of North African Economics, volume 13, N°17, 113
- 2- Bilal KhalafSakarna, (2008), Entrepreneurship and Management of Business Organizations, Jordan, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution.
- 3- ZahiaLamouchi, (2018), Tax advantages as an approach to achieving productive diversification in Algeria, Scientific Journal of the University of Algiers 3, Volume 06, Issue 01, p. 04
- 4- Aisha Boutelja, FairouzZaroukhi, and FatehGhallab. (2019). Entrepreneurship and its role in achieving economic diversification in Algeria. Journal of Economics, Finance, and Business (JFBE), Vol. 3, No. 3, p. 721.
- 5- AbdelhakBoukafa, and Kamal Raziq, (2013),The Role of Tax Incentive Policy Programs in Developing Small and Medium Enterprises in Algeria: A Case Study of the National Investment Agency ANDI 2002-2012, Journal of Economic and Financial Studies, Vol. 6, No. 1, p. 196.
- 6- Abdul Karim Naiji, and Mansoura Ben Amara, (2016),The Impact of Tax Concessions on Stimulating Foreign Direct Investment - A Case Study of the Fertial Complex - Annaba 2006-2014. Al-Wahat Journal of Research and Studies, Vol. 9, No. 2, pp. 511-513.
- 6- Abdullah Boukafa, Al-Hajj Araba, and Abdullah Mayo, (2018). The Impact of Tax Incentives on Improving the Financial Performance of Small and Medium Enterprises in Algeria. Global Journal of Economic and Business, Vol. 4, No. 2, p. 212.
- 6- Othman Beloud, (2022),The Legal Framework for Start-ups in Algeria - Obstacles and Prospects. MECAS Notebooks Journal, Volume 18, Issue 2, p. 755.
- 7- AlaaEddineBoudiaf, and Mohamed Zobair, (2020),The Role of Technology Business Incubators in Supporting Startups in Algeria. Shuaa Journal of Economic Studies, Vol. 4, No. 1, p. 90.
- 8-Fayez Juma Saleh Al-Najjar, and Abdul Sattar Muhammad Al-Ali. (2006). Entrepreneurship and Small Business Management. Jordan: Dar Al-Hamed.
- 9- FawziLawalbia, and Masoudi Mohamed, (2020),The Impact of Tax Incentives for Small and Medium-sized Enterprises on Tax Revenue in Algeria - An Econometric Study. Al-Badil Al-Iqtisadi Journal, Volume 6, Issue 1, pp. 29-30.

- 10- Mohamed Talbi, (2009), The Impact of Tax Incentives and Ways to Activate Them in Attracting Foreign Direct Investment in Algeria. Journal of North African Economics, Vol. 5, No. 6, p. 317.
- 11- Mohamed Lamine Alwan, and Wassila Al-Sabti, (2019), Entrepreneurship between the idea and success factors. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship, Volume 2, Issue 2, p. 4.
- 12- Murad Mahdi, (2017), Entrepreneurship as a mechanism for diversification in the Algerian economy in light of the challenges of the current crisis, Economic Dimensions Magazine, Volume 7, Issue 2, p. 342.
- 13- Nadira Bouazza. (2024), On the Creation of the Self-Employed Contractor in Algerian Law, Al-Baheth Journal of Academic Studies, Volume 11, Issue 1, pp. 566-567.
- 14- Youssef Haj Saeed and Abdullah Rabhi (2021). Tax incentives as a mechanism to support start-ups in Algeria. Al-Mi'yar Journal, Volume 12, Issue 2, pp. 1236-1237.